يوميات اقتصادية مختارة

إعداد: كابي الخوري

تموز/ يوليو ٢٠١٠

- صادق الاتحاد الأوروبي على قوانين جديدة صارمة تخفض كل المكافآت التي تمنح للمصرفيين والوسطاء الماليين ابتداء من الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. وبعد أشهر من المفاوضات بين حكومات دول الاتحاد والبرلمان الأوروبي في بروكسل، تقرر خفض وتجزئة كل المكافآت التي تمنح أو تدفع في القطاع المالي في أوروبا. وبحسب **وكالة الصحافة الفرنسية**، يعني هذا خفضاً كبيراً في الأموال التي تمنح على شكل مكافآت ودفعات مقدمة، بحيث يتم دفع ٦٠ بالمئة من قيمة المكافآت مستقبلاً اعتماداً على أداء الشركة، بينما يتم حجب ٤٠ بالمئة من قيمة المكافأة لمدة ٣ سنوات على الأقل، بحسب نص القانون. وقالت أرلين مكارثي، التي قادت المفاوضات في البرلمان، إنه «بعد عامين من الأزمة المالية العالمية، فإن هذه القوانين الجديدة الصارمة على المكافآت ستغير ثقافة المكافآت، وتنهي الحوافز التي تدفع المصرفيين إلى المخاطرة المفرطة». وأضافت أن « ثقافة المخاطرة الشديدة والحصول على مكافآت على الأمد القصير أشاعت حالة من الفوضى في الاقتصاد العالمي، وقد دفع دافعو الضرائب الثمن». وأشارت إلى أن «الناس يريدون من البنوك أن تجعل من الاستقرار والإقراض أولويتها بدلاً من دفع المكافآت». وأكدت أنه «خلال العامين الماضيين فشلت البنوك في تطبيق الإصلاحات، ولذلك فإننا نقوم بذلك نيابة عنها. .» (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/ ٧/ ٢٠١٠).

- أكد وزير التخطيط المغربي أحمد الحليمي علمي أن المغرب مضطر إلى مواصلة اللجوء إلى الاقتراض من الأسواق المالية الدولية، حتى يتمكن من تمويل المشاريع الأساسية التي يجري إنجازها حالياً والمحافظة على وتيرة الاستثمارات نفسها، وذلك من أجل مواجهة التحديات المرتبطة بالأزمة الاقتصادية، وأبرزها تراجع الطلب الخارجي على صادرات المغرب نحو أوروبا، وكذلك تراجع الاستثمارات الأوروبية. ورأى المسؤول المغربي أن المغرب يتوفر على توازنات اقتصادية قوية، ومستوى مديونية خارجية منخفض، لا يتجاوز ٧٦ مليار درهم (نحو ٩,٨ مليار دولار أمريكي)، الأمر الذي يتيح له اللجوء إلى الأسواق المالية في الخارج للاقتراض. لكنه أكد أن التحدي الذي سيواجه المغرب في هذا الشأن، هو «إيجاد قروض بنسبة فوائد مشجعة، واستثمارها في قطاعات ذات مردودية وقيمة مضافة عالية، تمكنه من تسديد أقساط هذه الديون» (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣/ ٧/ ٢٠١٠).

- أفاد تقرير أعده المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في مصر وشمال أفريقيا أن الأزمة الاقتصادية العالمية أدت إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر بنسبة ٥٠ بالمئة، وإلى ارتفاع معدل البطالة بأكثر من نقطة مئوية. وأشار إلى أن التشغيل في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة كان الأكثر تأثراً بالانعكاسات السلبية للأزمة. واعتبر التقرير أن بوادر الانفراج لم تظهر سوى ابتداءً من النصف الثاني من العام ٢٠٠٩، حين بدأت الصادرات بالارتفاع (**الأهرام**، القاهرة، ٤/ ٧/ ٢٠١٠).

- أعلنت وزارة الكهرباء والطاقة المصرية، أن شركة كندية، بالتعاون مع مكتبيها

الاستشاريين في كل من مصر والسعودية، انتهت من تحديد تكلفة مشروع الربط الكهربائي بين البلدين، التي قدرت بنحو ١,٥ مليار دولار. ومن المقرر أن يتم طرح مناقصة عالمية لتنفيذ المشروع في كانون الثاني/ يناير٢٠١١، ليبدأ تشغيله في العام ٢٠١٣ (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢١/ ٧/ ٢٠١٠).

- أعلنت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أن ١٨ دولة عربية استقطبت نحو ٨٠,٧ مليار دولار خلال العام ٢٠٠٩ مقابل ٩٥ ملياراً استقطبت في العام ٢٠٠٨، أي بتراجع بلغ ١٤,٣ ملياراً وبنسبة ١٥,١ بالمئة. وقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مجموعة الدول المتوافر عنها البيانات للعام ٢٠٠٩ (١٨ دولة) بنحو ١٧,٣ ملياراً، أي بنسبة ١٧,٧ بالمئة. وعزا التقرير هذا الانخفاض في التدفقات الواردة إلى الدول العربية إلى استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، علماً أن جميع التكتلات الاقتصادية العالمية شهدت معدلات انخفاض خلال العام الماضي. . في حين سجلت المنطقة العربية أقل معدل انخفاض مقارنة بالمجموعات الاقتصادية الأخرى (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، العدد ٢٥٢، ٢٣/ ٧/ ٢٠١٠).

- تراجعت موجودات مصرف لبنان بالذهب في النصف الأول من تموز/ يوليو بنحو ٢٧٨,٥١ مليون دولار تقريباً، مع انخفاض سعر أونصة الذهب من ١٢٤٥,٥ دولاراً إلى ١٢٠٨ دولارات في لندن، وبلغت قيمة الموجودات بالذهب في مصرف لبنان، ١١,١٩ مليار دولار نهاية الشهر الماضي. وعادت موجودات المصرف بالعملات الأجنبية للارتفاع بشدة في النصف الأول من تموز/ يوليو الحالي، وقد زادت هذه الموجودات بمقدار ٥٥٧,٤٣ مليار ليرة أو ٣٦٩,٧٧ مليون دولار، حيث اضطر مصرف لبنان إلى شراء الدولار في السوق المحلية، في ظل ارتفاع الطلب على الليرة اللبنانية، نتيجة انخفاض سعر صرف الدولار عالمياً وإن كانت هوامش الفوائد بين الليرة والدولار لم تعد مغرية كالسابق. وقد بلغ حجم موجودات المصرف بالعملات الأجنبية في ١٥تموز/ يوليو، حوالى ٣٠,٧١٩ مليار دولار، مسجلاً بالتالي مستوى قياسياً مرتفعاً جديداً في تاريخه (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، العدد ٢٥٢، ٢٣/ ٧/ ٢٠١٠).

- افتتحت في سورية أمس الأول نافذة لمستثمرين من جنسية أخرى هي الجنسية السعودية، كما تم افتتاح أول مقر لمجلس أعمال سورية مع دولة أخرى هو المجلس السوري ـ السعودي. ويأتي افتتاح النافذة ومقر المجلس في إطار تنفيذ توجيهات قيادتي البلدين بدعم قطاع الأعمال وتنمية التعاون بما يخدم اقتصاد البلدين. وصرح محمد الحسين، وزير المالية، رئيس اللجنة الحكومية السورية ـ السعودية المشتركة من الجانب السوري، بأن السعودية هي أهم شريك اقتصادي لسورية استثمارياً وتجارياً، وأن حجم التبادل التجاري بين البلدين وصل إلى ملياري دولار، ويتوقع أن يتضاعف في غضون السنوات القليلة القادمة (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٥/ ٧/ ٢٠١٠).

- كشف تقرير لمراجعة وتدقيق الحسابات أصدره المفتش العام الأمريكي الخاص

بـإعـادة إعـمـار الـعـراق، عـن ضـيـاع ٨,٧ مـلـيـارات دولار مـن أمـوال الـنـفـط والـغـاز الـعـراقـيـة، كـانـت مـخـصـصـة لـلـحـاجـات الإنسانية وإعادة الإعمار بعد غزو البلاد في العـام ٢٠٠٣. وجـاء فـي الـتـقـريـر أن وزارة الدفاع الأمريكية لا يمكنها أن تحدد على وجه الدقة مصير تلك المليارات. وحمّل التقرير صندوق تنمية العراق المسؤولية بسبب ما سماه «غياب التعليمات» في مجال المحاسبة، إضافة إلى ضعف في المراقبة المالية (**الجزيرة نت**، ٢٨/ ٧/ ٢٠١٠).

آب/ أغسطس ٢٠١٠

- قال المكتب المركزي للإحصاء في سورية إن نسبة البطالة في سورية تبلغ ٨,١ بالمئة، مشيراً في تقرير مسح قوة العمل ٢٠٠٩ السنوي الذي أصدره حديثاً أن عدد العاطلين عن العمل من عمر ١٥ سنة فأكثر يبلغ ٤٤٢,٩٥٣ متعطلاً مقابل ٤,٩٩٩,٢٣٠ مشتغلاً. وذكر التقرير أن نسبة البطالة بين الذكور تبلغ ٥,٧ بالمئة مقابل ٢٢,٣ بالمئة بين الإناث، في حين تبلغ البطالة ضمن الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ سنة ما نسبته ١٦,٧بالمئة. ويلاحظ في سورية اختلاف النسب المعلنة للبطالة التي تقول أرقام حكومية إنها تبلغ ١١ بالمئة، في حين تقول أرقام نقابية إنها ١٨ بالمئة. وفي كل ذلك تبدو البطالة أحد أبرز التحديات التي تواجه سورية التي يعد النمو السكاني فيها من أعلى المعدلات في العالم.. كما أن الفئات الفتية والشابة تعد من أوسع شرائح المجتمع (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/ ٨/ ٢٠١٠).

- شهدت مدينة إسطنبول التركية الجولة الأولى من الاجتماع الرباعي لوزراء الاقتصاد والتجارة في كل من سورية ولبنان والأردن وتركيا، بهدف الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة تضم الدول الأربع. وقالت وزيرة الاقتصاد السورية لمياء عاصي إن «المشروع يهدف إلى إقامة فضاء إقليمي وتكتل اقتصادي لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية بهدف جعل دولنا أقوى». وأشارت الوزيرة إلى أن «إقامة منطقة تجارة حرة سيؤدي إلى تأسيس بيئة مستدامة تضمن زيادة معدلات التبادل التجاري وتعزز تدفق الاستثمارات». أما وزير التجارة التركي ظافر شاغليان، فقال إن: الاجتماع سيضع خريطة الطريق المستقبلية لتحقيق هذا المشروع الكبير. ولفت إلى أن الأزمة العالمية أدت إلى توجه رؤوس الأموال من أمريكا وأوروبا إلى الشرق الأوسط. وصرح عامر الحديدي وزير التجارة والصناعة الأردني بأن الظروف الاقتصادية تستدعي التعاون المشترك الذي لا يقف عند التجارة والاستثمار بل يتعداهما إلى تبادل المعرفة وتنسيق المواقف في مفاوضات التجارة الإقليمية والدولية. وفي نهاية الاجتماع، أصدر المجتمعون إعلاناً تضمن تأسيس مجلس اقتصادي للدول الأربع مهمته متابعة عملية تأسيس منطقة تجارة حرة بين سورية ولبنان والأردن وتركيا، والكشف والتعريف بالفرص المتاحة بين هذه الدول للتجارة والاستثمار وتعزيز التنافسية (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، العدد ٢٥٣، ٦/ ٨/ ٢٠١٠).

- توقعت وكالة الطاقة الدولية نمو الطلب العالمي على النفط في الفترة المتبقية من هذا العام٢٠١٠ وفي العام ٢٠١١، ورجحت أن يبلغ الطلب العالمي على النفط ٨٦,٦ مليون برميل يومياً في ٢٠١٠، أي بزيادة ١,٨ مليون برميل يومياً على أساس سنوي،

وزيادة بمقدار ٨٠ ألف برميل يومياً عن توقع الوكالة في تقريرها الشهري السابق. ومن المتوقع نمو الطلب في العام ٢٠١١ إلى ٨٧,٩ مليون برميل يومياً (**الحياة**، بيروت، ١٢/ ٨/ ٢٠١٠).

- بلغت نسبة بطالة الشباب ـ الفئة العمرية التي تتراوح بين ١٨ و٢٩ عاماً ـ في مصر ٢٢بالمئة، وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الصادرة الأسبوع الماضي. ويطرح ذلك العديد من التساؤلات حول أسباب هذه الظاهرة التي تؤثر في ٤٦,٧ بالمئة من قوة العمل في البلاد، وسبل معالجتها. وأشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أيضاً إلى أن نسبة البطالة ترتفع بين الإناث لتصل إلى ٤٧,٢ بالمئة، بينما تبلغ بين الذكور من الفئة العمرية نفسها نسبة ١٣,٧ بالمئة (**الجزيرة نت**، ٢٠/ ٨/ ٢٠١٠).

- أعلنت حكومة جنوب السودان أنها تواجه أزمة نقد أجنبي بعدما باتت الخرطوم تدفع لها نصيبها من إيرادات النفط بالجنيه السوداني، وذلك قبل بضعة أشهر من الاستفتاء المقرر مطلع العام المقبل على تقرير مصير الجنوب. ورأى وزير المالية في حكومة الجنوب ديفد دينق أثوربي أن قرار الخرطوم يعني أن البنك المركزي لجنوب السودان لن يكون قادراً على تزويد البنوك الجنوبية ومكاتب الصرف الأجنبي بالعملة الصعبة، مضيفاً أن ثقة المستثمرين في الجنوب تراجعت. وقال: إن استمرار هذا الوضع يعني أنه لن يكون في وسع الجنوب استيراد السلع الضرورية لتطوّره، مثل الحديد والأسمنت. وأكد أن قيمة الجنيه السوداني انخفضت بشدة أمام الدولار منذ بدء سريان القرار الشهر الماضي، موضحاً أن الدولار بات يساوي ٣,١٠ جنيهات في الجنوب، مقارنة بسعر صرف وطني يبلغ ٢,٤٣ جنيه مقابل الدولار. وينص اتفاق السلام المبرم في العام ٢٠٠٥ على أن يحصل جنوب السودان على ما يقرب من ٥٠ بالمئة من إيرادات النفط الذي يقع معظمه في جنوب السودان، بينما تقع موانئ التصدير والمصافي جميعها في شماله. وتمثل إيرادات النفط ٩٨ بالمئة من موازنة جنوب السودان، وأكثر من ٥٠ بالمئة من موازنة الحكومة المركزية (**الجزيرة نت**، ٢٣/ ٨/ ٢٠١٠). وقد نفى محافظ بنك السودان المركزي صابر محمد الحسن اتهامات حكومة جنوب السودان، لكنه أقر بوجود خلافات رئيسية بين البنك المركزي وحكومة الجنوب «تتعلق بإدارة احتياطيات النقد الأجنبي، والتعامل مع فرعه في جوبا وكأنه جزء منها وليس مستقلاً يتبع للبنك المركزي». ووصف ما تقوم به حكومة الجنوب بأنه خرق لاتفاقية السلام الشامل والدستور الانتقالي (**الجزيرة نت**، ٢٥/ ٨/ ٢٠١٠).

- أعلنت شركة أرامكو السعودية، وهي أكبر مصدّر للطاقة البترولية في العالم، أنها أنجزت الأعمال الأساسية لأكبر برنامج استثماري تنفذه الشركة في تاريخها لزيادة طاقتها الإنتاجية القصوى الثابتة من الزيت الخام إلى ١٢ مليون برميل يومياً (**الإعمار والاقتصاد**، العدد ٢٥٤، ٢٧/ ٨/ ٢٠١٠).

أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠

- حققت هيئة قناة السويس خلال شهر آب/ أغسطس المنصرم أعلى إيراد شهري لها منذ العام ٢٠٠٨؛ بلغ ٤٣٦ مليون دولار (نحو ٢,٤٨ مليار جنيه). وقال رئيس الهيئة

أحمد فاضل إن الإيرادات ارتفعت بقيمة ٦٤ مليون دولار، أي بزيادة نسبتها ١٧,٢بالمئة عمّا تحقق خلال آب/ أغسطس ٢٠٠٩ (٣٧١,٩ مليون دولار)، كما ارتفعت بقيمة ٣٠ مليون دولار عمّا تحقق خلال تموز/ يوليو الماضي بزيادة نسبتها ٧,٣بالمئة. وتعد قناة السويس مصدراً حيوياً للنقد الأجنبي بالنسبة إلى مصر، إلى جانب السياحة وتحويلات المصريين العاملين في الخارج وصادرات الغاز (**الجزيرة نت**، ١/ ٩/ ٢٠١٠).

- أطلق صندوق النقد الدولي تحذيراً واضحاً باتجاه الاقتصاد اللبناني، داعياً الحكومة اللبنانية إلى تجنب شعور الرضا عن الذات، لأن هناك مخاطر حقيقية من القطاع العقاري إذا استمرت الأسعار في الارتفاع. وأشار التقرير إلى أن نقاط الضعف في الاقتصاد اللبناني ما تزال مهمة ومثيرة للقلق، ومنها نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد بلغت ١٤٨ بالمئة في نهاية العام ٢٠٠٩، وهي تعتبر من أعلى النسب في العالم (**اتحاد المصارف العربية**، بيروت، العدد ٣٥٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠).

- أفادت البيانات المالية الصادرة عن مالية إقليم كردستان أن حجم التبادل التجاري بين تركيا والإقليم في شمال العراق يقدر بنحو ٦ مليارات دولار سنوياً (**الشرق الأوسط**، لندن، ٥/ ٩/ ٢٠١٠).

- أكد مسؤول في وزارة الزراعة المصرية أن حكومة بلاده وقّعت اتفاقاً للسماح للشركات المصرية بزراعة أراض في السودان، وذلك في أول اتفاق من نوعه بين البلدين. وقال مستشار وزير الزراعة المصري سعد نصار إن الاتفاق سيسمح للشركات المصرية بزراعة محاصيل على مساحة مليون فدان من الأرض في السودان، وإنه يمكن لشركات القطاع العام أو الخاص أن تتعاقد بمشروع الجزيرة السوداني لزراعة ما تحتاج إليه من محاصيل. ورجحت مصادر إعلامية أن تتم زراعة محاصيل مثل القمح والذرة وقصب السكر في مشروع الجزيرة. وتستهلك مصر نحو ١٤ مليون طن من القمح سنوياً، وتعتمد على الاستيراد لتوفير نحو نصف تلك الكمية (**الجزيرة نت**، ٦/ ٩/ ٢٠١٠).

- توقعت وزارة المالية المصرية أن يصل العجز في موازنة السنة المالية ٢٠١٠ ـ ٢٠١١، التي بدأ العمل بها في تموز/ يوليو الماضي، إلى نحو ١٩,١ مليار دولار (**ميدل إيست إكونوميك سيرفي** (MEES)، نيقوسيا، العدد ٣٦، ٦/ ٩/ ٢٠١٠).

- خصصت الحكومة المغربية نحو مليار دولار إضافي لدعم السلع الأساسية، مع عودة ارتفاع الأسعار وزيادة عجز الموازنة إلى ٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (**الحياة**، بيروت، ٦/ ٩/ ٢٠١٠).

- قرر وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي، في اجتماع مشترك مع وزراء المالية والتجارة والصناعة عقد في جدة، تأجيل البحث في النقاط الخلافية المتعلقة باتفاقية الاتحاد الجمركي لبلدان المجلس، وأبرزها توزيع حصص عائدات الجمارك بين البلدان الأعضاء (**القدس العربي**، لندن، ٨/ ٩/ ٢٠١٠).

- أشارت التقارير الدولية والإقليمية إلى تدن واضح في إنتاجية الحبوب في السودان في الموسمين الأخيرين، الأمر الذي دفع

السودان إلى استيراد أكثر من ١,٥ مليون طن من القمح بتكلفة ٧٠٠ مليون دولار. وبحسب التقارير الرسمية، فإن جملة أسباب تقف وراء تراجع الإنتاجية، من بينها عدم إكمال البنى التحتية لبرامج خطة النهضة الزراعية ورفع قدرات المنتجين، وتحويل نمطيتها من التقليدية إلى الحديثة. كما أن بنية الري ما تزال ضعيفة، وهو ما يجعل الزراعة في معظمها تقليدية ومعتمدة على مواسم الأمطار، بالإضافة إلى غياب خارطة واضحة لاستغلال الأراضي الزراعية، والتوترات السياسية التي تشهدها البلاد (**الجزيرة نت**، ١١/ ٩/ ٢٠١٠).

- أعلن رئيس الوزراء السوري محمد ناجي عطري أن حكومته تخطط لإنفاق ٤ تريليونات ليرة سورية (٨٥ مليار دولار)، نصفها من القطاع الخاص، على مشاريع استثمار في الخطة الخمسية الـ ١١ المزمع تطبيقها بداية العام المقبل. وتشمل الخطة تنفيذ مشاريع لتنمية محافظة دير الزور، من ضمنها إنشاء سد «حلبية وزلبية» لإرواء ٣٤ ألف هكتار وتوليد الكهرباء، وبناء مصفاة لتكرير النفط، ومحطة لتوليد ٧٥٠ ميغاواط من الكهرباء. وأكد عطري أن الصندوق السعودي للإنماء سيموّل جزءاً من محطة الكهرباء البالغة تكلفتها نحو ٧٠٠ مليون يورو (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، العدد ٢٥٥، ١٧/ ٩/ ٢٠١٠).

- أعلن في بغداد عن اتفاق أولي مع دمشق سيسمح بتصدير نحو ٣ ملايين برميل من النفط العراقي يومياً عبر خطي أنابيب يصلان إلى البحر الأبيض المتوسط عبر سورية. وذكر المتحدث باسم الحكومة العراقية علي الدباغ أن طاقة الخط الأول ستكون في حدود ١,٥ مليون برميل، بينما تبلغ طاقة الخط الثاني ١,٢٥ مليون. وأضاف الدباغ في بيان أن الخط الأكبر سيصدر الخامات الثقيلة، في حين سيصدر الخط الأصغر الخامات الخفيفة. ومن المرجح أن يشمل المشروع خطاً ثالثاً لنقل الغاز الذي قد يستخدم لتشغيل محطات الضخ، وفقاً للمتحدث ذاته الذي قال إن الحكومة العراقية وافقت على الخطة. ويشار إلى أن قسماً من صادرات النفط العراقية يضخّ عبر تركيا إلى ميناء جيهان التركي على ساحل المتوسط. (**الجزيرة نت**، ١٨/ ٩/ ٢٠١٠).

- سجل الميزان التجاري للجزائر فائضاً قدره ١١ مليار دولار خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري، مقابل عجز قدره ٣٧٦ مليون دولار سجل خلال الفترة نفسها من العام ٢٠٠٩ (**النشرة الإلكترونية الثامنة الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية**، القاهرة، ٢٢/ ٩/ ٢٠١٠).

- أكدت وزارة النفط العراقية أنها ستواصل توريد ١٠ آلاف برميل يومياً من النفط الخام إلى الأردن، على أن تتمكن مستقبلاً من زيادة هذه الكمية لتصل إلى ٣٠ ألف برميل يومياً بموجب الاتفاقية النفطية المبرمة بين البلدين (**النشرة الإلكترونية الثامنة الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية**، القاهرة، ٢٣/ ٩/ ٢٠١٠).

- أعلن وكيل وزارة المالية العراقية فاضل نبي أن العراق طرح مشروع الموازنة المبدئية لعام ٢٠١١ بقيمة ١٠٢ تريليون دينار (٨٦ مليار دولار) بافتراض سعر عالمي للنفط عند ٧٠ دولاراً للبرميل . وتعتمد الحكومة

العراقية على إيرادات النفط لتمويل نحو ٩٥ بالمئة من موازنتها. وكان البرلمان قد أقر في كانون الثاني/ يناير الماضي موازنة العام ٢٠١٠ التي بلغت قيمتها ٧٢ مليار دولار، بعجز قدره ١٩ مليار دولار، مع افتراض سعر للنفط يبلغ ٦٢,٥ دولاراً للبرميل (**السفير**، بيروت، ٢٤/ ٩/ ٢٠١٠).

- أكدت مصادر مصرفية تعمل في الإمارات العربية المتحدة أن المصرف المركزي الإماراتي طلب من المصارف المحلية الكشف عن الاعتمادات المالية التجارية التابعة لمصارف إيرانية، بهدف حصر الخسائر التي تكبدتها الدولة، جراء تنفيذها قرارَ مجلس الأمن القاضي بتشديد العقوبات على طهران بسبب برنامجها النووي. وتطبيقاً لهذه العقوبات، أصدر المركزي الإماراتي في حزيران/ يونيو الماضي قراراً أمر فيه مؤسسات المال في البلاد بتجميد ٤١ حساباً مصرفياً، في حين أغلقت دبي مكاتب ٤٠ شركة يشتبه في انتهاكها قرار العقوبات. وقدرت المصادر حجم الخسائر التي تكبدتها الإمارات، منذ تطبيقها قرار مجلس الأمن بتشديد العقوبات على إيران في حزيران/ يونيو الماضي، بنحو مليار دولار. وتعتبر الإمارات شريكاً اقتصادياً مهماً لإيران، حيث بلغ حجم الميزان التجاري بين البلدين العام الماضي ٤٨ مليار درهم إماراتي (نحو ١٣ مليار دولار)، في حين إنه لا يتجاوز ملياري دولار مع سلطنة عُمان، ومليار دولار مع السعودية، و٦٥٠ مليون دولار مع الكويت، ونحو ٢٠٠ مليون دولار مع قطر، وأقل من ذلك، إلى نحو ١٥٠ مليون دولار، مع البحرين. وقد أكدت أبو ظبي الشهر الماضي أنها تلتزم تطبيق العقوبات الدولية المفروضة على إيران على الرغم من الخسائر التي ستلحق بالاقتصاد الإماراتي (**الحياة**، بيروت، ٢٧/ ٩/ ٢٠١٠).

- أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتية أنه سيتم إلغاء نظام الكفيل في البلاد في شباط/ فبراير المقبل، تزامناً مع بدء أعمال الهيئة العامة لشؤون العمل في الكويت. وكانت البحرين أعلنت في أيار/ مايو الماضي إلغاء العمل بهذا النظام السائد في بلدان الخليج العربية (**النشرة الإلكترونية الثامنة الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية**، القاهرة، ٢٨/ ٩/ ٢٠١٠)

- انعقدت في القاهرة أعمال الدورة الـ ٨٦ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على المستوى الوزاري، بمشاركة وزراء الاقتصاد والمال والتجارة العرب. وقد بحث الوزراء في تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي، ومشروع الاستراتيجيا السياحية العربية من حيث البرامج والمشاريع، ومنتديات التعاون العربي الدولي وآلية متابعة تنفيذ إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، والبرنامج العربي للغذاء، ومشروع إنشاء الاتحاد العربي للمحميات الطبيعية، والبرنامج المتكامل لدعم التشغيل، والحد من البطالة في الدول العربية، بالإضافة إلى دعم المشاريع الاجتماعية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية لفلسطين وشؤون المجالس الوزارية العربية المتخصصة (**النشرة الإلكترونية الثامنة الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية**، القاهرة، ٣٠/ ٩/ ٢٠١٠) ■